

النقود والدخل والثروة

إن اقتصاديات جميع الدول هي اقتصاديات نقدية، وأهم فوائد النقود هي تسوية الجزء الأكبر من العمليات التجارية بين مختلف الأفراد والهينات في الاقتصاديات الحديثة وصحيح أنه مازالت بعض عمليات المقايضة تتم حتى الآن فقد يميل شخص إلى مبادلة السلع التي قد لا يحتاج لها بسلع أخرى هو في حاجة إليها حينما يجد شخصا آخر يريد الحصول على السلع التي لا يحتاج إليها الأول، وقد يدفع شخص عن الخدمات التي يؤديها له شخص آخر الثمن عينا، غير أن هذه العمليات التجارية قليلة الأهمية في الاقتصاديات الحديثة لأنه من الصعب تنظيمها في أي نظام اقتصادي يقوم على أساس تقسيم العمل تقسيما دقيقا ومعقدا، فإذا أردت أن تتخلص من عربتك لتضيف بعض الكتب إلى مكتبك فإنك ستجد صعوبة بالغة في العثور على شخص لديه الكتب التي تريد الحصول عليها ويكون هو في نفس الوقت لديه الاستعداد للاستغناء عن هذه الكتب مقابل الحصول على عربتك، بل ربما كانت هذه العملية مستحيلة، ولكنك إذا بعت عربتك وحصلت على ثمنها فإنك تستطيع أن تشتري بالنقود التي تحصل عليها الكتب التي تريدها.

ولما كانت معظم المعاملات التجارية تسوى عن طريق النقود فإن

معظم الدخول تصرف على شكل نقود، لأن استلام الدخل في حد ذاته يعتبر عملية مالية وإذا حصل عامل على عشرة جنيهاً عن عمله لمدة أسبوع فإن الجنيهاً العشرة تعتبر دخله في خلال هذا الأسبوع وهي تنتج عن عملية مبادلة عمل أسبوع بعشرة جنيهاً، وبينما أن استلام الدخل ينطوي على عملية تجارية فإن عكس ذلك لا ينطوي على أية عملية تجارية فإذا أقرضت مثلاً أحد الأصدقاء مبلغ عشرة جنيهاً فإن أحداً منكما لم يحصل على دخل لأن العملية التي تمت بينكما هي عملية مالية بحتة لم تنطوي على مقابل. وقد تنتج المعاملات التجارية دخلاً غير أن الدخل الإجمالي قد يقل عن القيمة الإجمالية للعملية التجارية التي تمت.

وحيث أن معظم عمليات الإنتاج تمر بمراحل عديدة فإن القيمة الإجمالية للعمليات التجارية في الاقتصاد في أية فترة من الفترات تكون أكبر من الدخل الذي يحصل عليه الأفراد في تلك الفترة. وربما ازداد الموقف تعقيداً بقيام عمليات أخرى.

النقود وغيرها من أشكال الثروة:

إلى جانب العلاقة الوثيقة بين دراسة النقود ودراسة الدخل التي تنشأ عن حقيقة أن معظم الدخل تدفع على شكل نقود فالعلاقة شديدة بين دراسة النقود ودراسة الثروة، ويكون جزء كبير من ثروة الأطراف في العمليات التجارية على شكل نقود.

وتقوم هذه العلاقة أيضاً على أساس أن معظم العمليات التجارية تتم تسويتها بالنقود. ومعنى ذلك أن امتلاك بعض النقود له عدة مزايا منها

سداد المبالغ المستحقة في المستقبل القريب ومواجهة الحالات الطارئة. ورغم أن النقود تعتبر نوعاً هاما من أنواع الثروة فإنها ليست الشكل الوحيد، إذ أنه جدير بنا أن نميز بين نوعين من أنواع الثروة وهما الثروة الحقيقية والثروة المالية أما النقود فإنها تدخل في القسم الثاني أي في الثروة المالية. ولعل الاختلاف الأساسي بين الثروة المالية والثروة الحقيقية ينشأ عن أن كل سند مالي يقابله التزام يقع على عاتق المستفيد بحيث أنه لو حسبنا إجمالي الثروة فإن جميع السندات التي تكون في حيازة أحد الأفراد على شخص آخر تساوي مجموع الالتزامات المستحقة. والسندات التي تعتبر ثروة بالنسبة للاقتصاد بأكمله هي تلك السندات المستحقة على الأجانب. وبالتالي لا بد من خصم المبالغ المستحقة للأجانب من إجمالي الثروة. وهكذا يتألف إجمالي الثروة الحقيقية في اقتصاديات أية دولة من الدول من ثروتها الحقيقية كلها مع إضافة قيمة المبالغ المستحقة على الأجانب وطرح المبالغ المستحقة لهم.

وتتألف الثروة الحقيقية من الأرصدة المادية مثل الآلات والمباني والمخزون من المواد الأولية والسلع التي في سبيل الصنع والمنتجات المصنوعة ويمكن استخدام هذه الأرصدة لإنتاج سلع أخرى أو لإنتاج خدمات نافعة ويمكن أن تستهلك هي نفسها في المستقبل ومن ناحية أخرى تعكس الاستحقاقات التزاما قانونيا على طرف آخر. وأبسط أنواع الالتزامات هي الأوراق التجارية التي تنص على اعتراف شخص بما يخص آخر يدين عليه، ويكون للدائن حق على المدين منصوص عليه في الورقة التجارية. وتعتبر "الكيميالات" أوراقا تجارية مؤرخة فهي تنص على وعد

بدفع مبلغ معين من المال في تاريخ معين في المستقبل. وكثيرا ما تصدر الحكومة مستندات من هذا النوع وتعرف هذه الحالة "بسندات الخزانة" وكثيرا ما تتم الاستدانة بإصدار أوراق دفع كوسيلة لتحويل العمليات التجارية. ويدفع المستدين الذي يصدر ورقة الدفع ثمن امتياز الاقتراض أي أنه يدفع فائدة عن المبلغ الذي افترضه. ومن ثم فهو يسدد مبلغا من المال أكبر من المبلغ الذي افترضه.

أما السندات فهي نوع آخر من أنواع الأوراق المالية فهي تستخدم عند الاقتراض لفترة طويلة قد تبلغ سنوات عديدة. وتصدرها الحكومات والمؤسسات الصناعية والتجارية على حد سواء، ويعتبر السند وعدا بدفع مبلغ معين من المال سنويا عددا من السنوات كفائدة مع تسديد رأس المال المقترض في نهاية المدة. وقد تستصدر السندات دون أن يذكر فيها موعد الاستحقاق وفي هذه الحال لا يرد فيها أي نص خاص بالسداد وتسدد الفائدة إلى أجل غير مسمى وبصفة عامة لا تستدين بهذه الصورة إلا الحكومات. وثمة نوع ثالث من الأوراق المالية وهي "أسهم رأس المال" وهي لا تخول صاحبها حق الحصول على دخل ثابت ولكنها تعطيه حق امتلاك نصيب من الأرباح التي تحققها المؤسسة التي تستصدر هذه الأسهم. وبدلا من أن يكون لصاحب السهم الحق في الحصول على مبلغ ثابت من المال فإنه يمتلك نصيبا من أرصدة الشركة.

وإذا أفلست الشركة يكون له الحق في أخذ نصيبه من قيمة هذه الأرصدة بعد بيعها وبعد تسديد الديون المستحقة على الشركة. وفي نفس الوقت يحصل صاحب السهم أثناء قيام الشركة بنشاطها التجاري على

نصيبه من الأرباح التي يقوم بتوزيعها على مجلس إدارة الشركة. ويتحمل صاحب الأسهم الأخطار التي تنجم عن عدم نجاح الشركة في أعمالها بحيث أنه قد لا يحصل على أية أرباح في حالة إفلاس الشركة أو قد يحصل على جزء من الأرباح فقط. وإذا كانت الشركة تحقق لنفسها أرباحا ولكنها لا تقوم بتوزيع هذه الأرباح فإن أرصدة الشركة تزيد فتزيد بذلك قدرتها على تحقيق الأرباح في المستقبل مما يعود بالنفع على أصحاب الأسهم. ولكي يحموا أنفسهم بقدر الإمكان من تلك المخاطر فإنهم يتمتعون بحق انتخاب مديري الشركة وبالإضافة إلى ذلك يعرف أصحاب الأسهم ذوو المسؤولية المحدودة أن خسارتهم الإجمالية محددة بمقدار ما دفعوه في الأسهم التي يمتلكونها.

وثمة صفة عامة تنطبق على الكميالة والسند والسهم، وهي أنها جميعا يمكن أن تباع وتشتري بسهولة في الأسواق المنظمة. وتباع السندات والأسهم في سوق الأوراق المالية، ويعرف سوق الكميالات بسوق المال أو سوق الخصم ويتألف هذا السوق من مجموعة من المؤسسات التي على استعداد لخصم الكميالات أي أنها تشتريها قبل موعد الاستحقاق بثمن أقل من القيمة المدونة بها وتحصل القيمة المدونة بها من المدين عند حلول موعد الاستحقاق.

وهناك أنواع أخرى من الأوراق المالية التي لها مميزات تجعلها بين السند والسهم وهي الأسهم المفضلة التي تخول لصاحبها الحق في الحصول على أية أرباح تجنيها الشركة على ألا تتعدى نسبة مئوية معينة، وهذه الأوراق الأولوية على الأسهم.

وثمة أنواع أخرى من الالتزامات المالية التي لا تعرض في السوق المنظمة، ومن بينها الديون التي بين الأفراد وديون المؤسسات بين بعضها البعض وديون الشركات للأفراد وعكسها وحقوق الأفراد لدى شركات التأمين وكلها أوراق غير قابلة للتحويل.

والنقود تعتبر أولاً ديونا مستحقة لمالكها من الحكومة أو البنك، ويتضح لنا ذلك عن الودائع المصرفية. فإذا كنت تمتلك رصيداً في البنك كان البنك مدينا لك بهذا المبلغ الذي يدرجه في حساب الخصوم. بالتالي يكون لك حق استخدام هذا الرصيد بشتى الطرق. فيمكنك مثلاً أن تصدر إلى البنك التعليمات بتحويل ديونه لصالح شخص آخر وبذلك تتمكن من دفع المبلغ لهذا الشخص بطريقة مناسبة جداً، ويمكنك أيضاً أن تطلب إلى البنك تسديد ديونه بأن تسحب رصيدك ويسوي البنك العملية بنوع آخر من أنواع النقود.. كان يصرف لك أذونات البنك المركزي أي بنكنوت أو عملات متداولة. أما النوع الآخر فهو عبارة عن قطعة من المعدن عليها خاتم تضعه دار سك النقود أي الحكومة وتستخدم عادة في العمليات الصغيرة.

وتعتبر أذونات البنك المركزي أرصدة مصرفية مثلها في ذلك مثل الديون وهي تحمل على أحد وجهيها تعهداً بدفع مبلغ معين لحاملها كما تحمل توقيع محافظ البنك المركزي. ويعتبر هذا التعهد أثراً من آثار الماضي عندما كان البنك المركزي يوفي ديونه بالجنيهات الذهبية. أما اليوم فإن أذونات البنك المركزي عبارة عن إشعار معناه أن الدائن لا بد أن يكون على استعداد لقبول التسوية بأذونات البنك المركزي وكل من يأخذ أذناً

قيمتها جنيها واحدا ويقدمه للبنك المركزي فإن البنك المركزي لا يعطيه إلا
إذنا آخر قيمته جنيها. وهكذا يمكن تعريف النقود بأنها أداة تحظى بقبول
عام في الوفاء بالالتزامات.

قرارات الأطراف في العمليات التجارية

يتخذ الأطراف في العمليات التجارية نوعين من القرارات النوع الأول
يتألف من الخطط التي يضعها كل طرف لتغيير الثروة الإجمالية التي يمتلكها
ونستطيع أن نقول أن كل من يشترك في العمليات التجارية يضع خططا
خاصة بالتغييرات التي يريد أن يتخذها إزاء إجمالي الثروة التي يمتلكها كل
أسبوع. ومن هذه القرارات قرار صاحب الأسهم بالتوقف عن إنفاق كل
الإيراد الذي يحصل عليه خلال الأسبوع على السلع الاستهلاكية ويوضع
بعضها جانبا ليزيد ثروته الإجمالية. وثمة قرار آخر من هذا النوع وهو الذي
تتخذه المؤسسة لزيادة ثروتها الحقيقية.

أما النوع الآخر من القرارات فهو لا يتعلق بالمبالغ التي تضاف إلى
الثروة بل بالشكل الذي تحفظ فيه الثروة. فقد يقرر الفرد مثلا تحويل
الثروة التي جمعها أو ورثها على شكل سندات إلى أسهم أو إلى نقود، وقد
يتخذ غيره من الأشخاص الذين يمتلكون ثروة معينة قرارات مماثلة. وكلا
القرارين متصلان، فلا بد من أن يقترن كل منهما بالآخر. ولنفهم هذه
العلاقة نضرب مثلا يفسر لنا سبب إقبال الناس على "امتلاك الثروة أنهم
يقبلون على امتلاك الثروة لأنها تتيح لهم عائدا معينا أو دخلا فمن يمتلك
سيارة مثلا إنما هو يحقق لنفسه قدرا معينا من الراحة بامتلاكه السيارة ومن
يملك سندات إنما يضمن لنفسه عائداً على شكل فائدة. وقد يكون

العائد أيضا على شكل أرباح وقد ينتج الإيراد عن قدرة بعض أنواع الثروة الحقيقية كالآلات مثلا على إنتاج سلعية يمكن بيعها. وقد ينشأ أيضا عن ارتفاع ثمن بيع سلعة معينة بمضي الزمن بحيث يستطيع مالكيها أن يبيعها بثمن أعلى.

ولما كان قرار امتلاك الثروة يتخذ بناء على عائد هذه الثروة يتضح لنا أن الشخص يخضع لقوى هائلة تجبره على اتخاذ القرارين. ومن المستحيل التمييز بين النوعين طالما أن الحافز الذي يدفع الفرد إلى اتخاذ قراراته هو الرغبة في تحقيق أكبر منفعة من الظروف التي يجد نفسه فيها. ورغم ذلك فإن الفارق كبير بين القرارين من حيث النتائج التي يسفران عنها ويرجع ذلك رئيسيا إلى أن إجمالي الثروة في أي وقت من الأوقات أكبر بكثير من الإضافات للثروة في خلال أسبوع واحد. ومعنى ذلك أن القرارات الخاصة بنوع هذه الإضافات للثروة أقل أهمية- من حيث الحكم- من القرارات الخاص بالأشكال التي ستكون عليها الثروة القديمة. ومعنى ذلك أننا نستطيع أن نتجنب بحث موضوع الأشكال التي تتخذها الإضافات الجديدة للثروة ونركز اهتمامنا على حجم هذه الإضافات وأشكال الثروة القديمة.

وترجع أهمية التفرقة بين هذين النوعين من القرارات إلى أن كل نوع منهما يتصل بالمشكلتين الرئيسيتين اللتين سنتعرض لهما فيما يلي. أما القرارات الخاصة بالإضافات الجديدة للثروة فهي تتصل بنظرية تحديد مستوى الدخل، بينما أن القرارات الخاصة بشكل الثروة يتصل بنظرية معدلات الفائدة وسير النظام المصرفي.